مسودة

البيان العربي

الصادر عن

الاجتماع الإقليمي التحضيري العربي للجنة وضع المرأة د. 64

" نحو إعلان ومنهاج بيجين +30"

برئاسة المملكة العربية السعودية، رئيس لجنة المرأة العربية (د.39)اجتمعنا اليوم الأحد الموافق 9 فبراير 2020 بالرياض ، وبقيادة جامعة الدول العربية بهدف التنسيق والتوافق على الموقف العربي الموحد وتحديد أولويات المنطقة العربية تجاه القضايا التي سيتم طرحها خلال أعمال الدورة الـ(64) للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة حول " الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة" والمقرر عقدها خلال الفترة 9 مارس إلى 20 مارس 2020 في نيويورك.

نحن الوزيرات والوزراء وممثلي الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية المشاركات والمشاركين في الاجتماع الإقليمي التحضيري للدورة الـ64 للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة،

نشيد بالإنجازات التي تحققت للمرأة العربية على كافة الأصعدة ونثمن إنشاء الدول العربية للآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة والتي عكست حرص الدول العربية على تعزيز دور المرأة العربية بكافة المجالات،

نثمن جهود الدول العربية وحرصها على تقديم تقاريرها الوطنية حول " التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً حيث قدمت 20 دولة عربية تقاريرها خلال المراجعة الإقليمية الخامسة.

آخذين في الاعتبار كافة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير الاعتيادية التي تمر بها عدد من الدول العربية من نزاعات مسلحة وتفاقم لظاهرة الإرهاب ، وارتفاع أعداد النازحين واللاجئين ، وكذلك استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والجولان المحتل ، وما ترتب على ذلك من تأثيرات سلبية متشابكة انعكست أكثر حدة على النساء والأطفال كونهم الحلقة الأضعف في المجتمع،

DRAFT

إذ نؤكد على أهمية تعزيز العمل العربي المشترك المبني على منهجية واضحة وأسس متينة من خلال لجنة المرأة العربية المنبثقة عن جامعة الدول العربية والتي تسعى إلى تعزيز جهود تمكين المرأة في المنطقة العربية،

إذ نجدد التزامنا بإعلان ومنهاج عمل بيجين الذي اعتمد عام 1995 خلال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ببكين باعتباره أحد المسارات الدولية الرئيسية في مجال النهوض بأوضاع المرأة .

وإذ ندرك الصلة الوثيقة بين المجالات الحاسمة الاثني عشر "لإعلان ومنهاج عمل بيجين" و بين "أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030 التي تم اعتمادها عام 2015 على المستوى الدولي.

وانطلاقا من أن المراجعة الخامسة لمنهاج عمل بيجين عام 2020 ، مناسبة مهمة لرصد التقدم المُحرَز لتحقيق المساواة بين الجنسين، بعد انقضاء خمس سنوات على تبني أهداف وخطة التَّنمية المُستدامة لعام 2030

وإدراكا لأهمية العمل في إطار شامل متسق من خلال الربط بين مجالات إعلان ومنهاج عمل بيجين خاصة الفقرات 131–149 المعنية بالمرأة والنزاعات المسلحة وقرار مجلس الأمن 1325 المعني بالمرأة والأمن والسلام والذي تتزامن الذكرى العشرين على صدوره عام 2020 مع المراجعة الإقليمية الخامسة لبيجين بعد خمسة وعشرين عاماً.

نؤكد على أن التنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين هو أمر جوهري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 و لقرار مجلس الأمن 1325 والقرارات اللاحقة.

وفي إطار تحديد موقف عربي موحد في المحافل الدولية؛ والتوافق على المستوى الإقليمي بشأن ورقة الاستنتاجات النهائية للدورة الحالية (64) ،

فقد اتفقنا على تحديد أولويات المنطقة العربية للخمس سنوات القادمة في ظل ما تم رصده خلال المراجعة الإقليمية الخامسة "لإعلان ومنهاج عمل بيجين" من انجازات تحققت وتحديات لازالت قائمة من خلال المجالات التالية:

1. تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة العربية :

1.1 استكمال العمل على وضع وتطوير وتفعيل التشريعات والسياسات والقوانين التي تدعم وصول المرأة إلى المناصب القيادية في المؤسسات الرسمية والهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية على كافة المستويات وبحد أدنى 30%.

1.2 بناء قدرات النساء للقيام بالحملات الانتخابية من خلال تصميم البرامج التدريبية اللازمة لهن لكسب المهارات كمرشحات.

1.3 دعم تبني سياسات التمييز الإيجابي (الكوتا) في الحصص المخصصة للنساء في الهيئات التشريعية والتنفيذية، و تبني إصلاحات في القواعد الداخلية للأحزاب تراعي المساواة بين الجنسين والعمل على دعم سياسات تحفيزية للأحزاب السياسية التي تضم في قوائمها مرشحات.

2. النهوض بالأوضاع الاقتصادية للمرأة ومكافحة ظاهرة تأنيث الفقر من أجل تنمية شاملة ومستدامة:

2.1. تعزيز مشاركة النساء في الاقتصاد الرسمي الوطني في القطاعين العام والخاص ووضع وتطوير السياسات التي تضمن تكافؤ الفرص في الحصول على عمل لائق، واتخاذ التدابير اللازمة لتقليص الفجوات في الأجور بين الجنسين، وتوفير بيئة عمل آمنة وملائمة، والعمل على تبني منظور يراعي احتياجات النساء في سياسات التوظيف ويدعم وصول المرأة لمواقع صنع القرار.

2.2. العمل على تصميم البرامج التنموية اللازمة لإدماج النساء في المناطق الريفية والنائية والمهمشة للعمل على تحسين أضاعهن الاقتصادية، ووضع سياسات لخلق بيئة عمل داعمه للمرأة وتطوير أنظمة عمل أكثر مرونة.

2.3. تخصيص نسبة محددة من المناقصات والخدمات الحكومية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها النساء والشابات لتشجيع المستثمرات وسيدات الأعمال.

2.4. إنفاذ السياسات والآليات لضمان وجود نظام يضمن تخصيص نسبة لا تقل عن 30% للنساء في مجالس إدارات الشركات ، وتعزيز برامج الإدماج والشمول المالي للمرأة .

2.5. بناء القدرات الوطنية وتخصيص الموارد المالية اللازمة لتطوير قاعد بيانات احصائية مفصلة حسب الجنس لدعم صانعي القرار في تحديد مناطق الخلل وتطوير السياسات اللازمة للنهوض بأوضاع المرأة.

3. توفير نظم حماية اجتماعية مستجيبة لاحتياجات المرأة في كافة مراحل حياتها و تسهيل الوصول إليها:

3.1 تخصيص الميزانيات اللازمة لدعم أنظمة الحماية الاجتماعية وزيادة الاستثمار في برامج الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل القطاع الغير رسمي ، بما فيها التأمين الاجتماعي ،ومظلة الرعاية الصحية الشاملة، والخدمات العامة وبدل الإعاقة، واستحقاقات البطالة، وأجازة الأمومة مدفوعة الأجر، وإعانات الشيخوخة ، والمعاش والتعويضات عن إصابات العمل، واتخاذ التدابير الازمة لتسهيل وصول النساء والفتيات إليها لاسيما في المناطق الريفية والنائية .

3.2 تبني صانعي القرار لمنظور يراعي احتياجات النساء عند تصميم برامج الحماية الاجتماعية وعند تحديد الشرائح الاجتماعية الأضعف والأولى بتقديم الدعم والعمل على تطوير سياسات الضمان الاجتماعي للنساء في القطاعين الرسمي –العام والخاص– والغير رسمي وضمان توفير التغطية الصحية الشاملة في كافة مراحل الحياة.

DRAFT

3.3 اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لضمان حياة كريمة وآمنة و توفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية من الغذاء والكساء والمأوى في مناطق اللجوء، وتصميم برامج رعاية اجتماعية مخصصة للنساء في وضع اللجوء والنزوح وضمان وصول خدمات الرعاية الصحية للنساء المتضررات في مناطق النزاعات لاسيما خدمات الصحة الإنجابية.

4. مناهضة كافة أشكال العنف والممارسات التمييزية ضد المرأة :

4.1 سن التشريعات ووضع و تطوير وتفعيل القوانين و التشريعات والسياسات اللازمة لمكافحة كافة أشكال العنف ضد المرأة في المجالين العام و الخاص وتعديل جميع الأحكام التمييزية التي تتعارض مع القوانين الأخرى على المستوى الوطني.

4.2 تطوير البني الثقافية لإنتاج أنماط اجتماعية مناهضة للعنف ضد المرأة من خلال تبني استراتيجيات جديدة في المناهج التعليمية والإعلام لكسر القوالب النمطية المغلوطة تجاه المرأة وبناء ثقافة اجتماعية داعمة لها.

4.3 توفير برامج تدريبية متخصصة لمقدمي الخدمات للناجيات من العنف تمكنهم من اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حمايتهن وتقديم الدعم القانوني لهن ومعالجتهن وإعادة تأهيلهن وإدماجهن في المجتمع .

4.4 دعم "الاتفاقية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري" ووضعها موضع التنفيذ، وتطوير خطط عمل لمناهضة العنف على المستوى الوطني.

4.5 حث المجتمع الدولي توفير الحماية للنساء والفتيات التي يعشن تحت الاحتلال الإسرائيلي وتنفيذ القرارات الأممية المتعلقة بحمايتهن من الممارسات التعسفية والعنف والانتهاكات التي يتعرضن لها.

5. تعزيز حقوق الطفلة الفتاة :

5.1 إعطاء الأولوية لتطوير التشريعات والقوانين والسياسات الخاصة بالقضاء على ظاهرة زواج القاصرات، والزواج المبكر، والزواج القسري، وعمالة الأطفال .

5.2 ضمان توفير خدمات التعليم كوسيلة لتحقيق السلام وخاصة تعليم الفتيات.

5.3 ضمان توفير حقوق الطفلة في توفير التغذية والرعاية الصحية والتعليم والحماية من كافة أشكال التمييز و العنف الجسدي ويتضمن ذلك ظاهرة ختان الإناث والزواج المبكر والزواج القسري.

5.4 توفير الأطفال في وضع اللجوء والنزوح بالخدمات التعليمية واتخاذ التدابير اللازمة لاستكمال تعليمهم.

DRAFT

6. المضي قدماً في تنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام :

6.1 متابعة تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية : حماية المرأة العربية الأمن والسلام، وخطة العمل التنفيذية لها والاستئناس بها في وضع خطط العمل الوطنية في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 والقرارات اللاحقة له.

6.2 متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الوزاري الأول رفيع المستوى حول "تعزيز دور المرأة في مجتمعات ما بعد الصراع في المنطقة العربية: الدروس المستفادة من جميع أنحاء العالم" للدفع بتنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام في المنطقة العربية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن و1325والقرارات اللاحقة.

6.3 بناء القدرات النسائية في مجال التفاوض من خلال تصميم البرامج التدريبية اللازمة على المستويين الوطني والإقليمي لخلق كوادر نسائية في مجال المشاركة السياسية والوساطة والتفاوض وتسوية النزاعات، ودعم مشاركة النساء رسمياً في جميع مراحل عمليات السلام والوساطة والحوار الوطني اعترافاً بالدور الهام الذي تلعبه مشاركة النساء في إنجاح واستمرار عمليات السلام.

6.4 دعم مبادرة جامعة الدول العربية بإنشاء الشبكة العربية لوسيطات السلام" بصفتها نواة هامة تدعم مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار وفي طرح احتياجات النساء في فترات النزاع وما بعدها، والعمل على وضع استراتيجية إقليمية لوسيطات السلام و الاستئناس بها في إعداد الاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال.

6.5 تفعيل مهام "لجنة الطوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة في المنطقة العربية" من خلال عقد الاجتماع الأول لأعضائها.

DRAFT